ملاحقة مسؤول سابق اختلس مليارات الدينار وسط شبهات فساد إداري



أعلنت هيئة النزاهة الاتحاديّة، اليوم الأحد، عن صدور أمر قبض بحق مسؤول سابق في صلاح الدين لاستحواذه على 3 مليارات دينار.

وذكر بيان للهيئة أن "الهيئة في حديثها عن العمليّة التي نفّذتها ملاكات مكتب تحقيق صلاح الدين، أشارت إلى أنّ أعمال التحرّي والتدقيق التي أجراها الفريق كشفت عن استحواذ مسؤول سابق بقسم الحسابات على المبلغ المُخصّص لمشروع تجهيز وقود المُولّدات في المشاريع والدوائر، والبالغ (2,975,000,000) دينار".

وأضافت الهيئة، أنّ "المُتّهم تسلّم المبلغ من لجنة مُشتريات الوقود؛ بعد ادّعائه أنّ المحافظ خوّله بذلك، وامتنع عن إعادته"، مُوضحةً أنّ "نتائج التحرّي والتحقيق أسفرت عن صدور أمر قبضٍ بحقّه عن قاضي محكمة تحقيق صلاح الدين المُختصّة بالنظر في قضايا النزاهة، وفق أحكام المادة (316) من قانون العقوبات".

وفي عمليّـَةٍ مُنفصلةٍ، أكّـَدت "رصد هدرٍ في المال العام في دائرة صحّـَة صلاح الدين، نتيجة تجهيز مستشفى الطوز بأجهزةٍ طبيّـَةٍ من دون الحاجة إليها، وتركها من دون تنصيب، ممّـَا يُعرّضها للاندثار ويتسبّـَب بهدر المال العام"، لافتةً إلى أنّـَ "التحرّيات أظهرت وجود تلكّـُؤٍ في إنجاز عقود التجهيز".

وتابعت: إنّـَ "الفريق انتقل إلى دائرة صحّـَة المحافظة وضبط الأوليّـَات المُتعلّقة بالعقد كافّـَةً، بموجب محضر ضبطٍ أصوليّـٍ"، مُبيّـنةً أنّـَ "الأجهزة شملت خمسة كراسٍ لسحب الدم، وخمسة أجهزة لتخطيط القلب، وحاضنةً مُختبريّـَةً واحدةً، وثلاثة أجهزة للطرد المركزيّـ".

وأشارت إلى أنّـَ "الفريق بصدد استكمال الإجراءات التحقيقيّـَة لتحديد المُتسبّـبين بالهدر، فضلاً عن مُفاتحة مُديريّـَة الرقابة الماليّـَة في صلاح الدين لتقدير مقدار الهدر في المال العام الناجم عن تجهيز تلك الأجهزة".